



قام مئات الآلاف من الناس في غزة بالفرار من القصف. عندما عادت العائلات إلى حي الشجاعية شرقي غزة أثناء وقف إطلاق النار القصير الذي دام 12 ساعة، وجد الكثيرون بيوتهم مدمرة تماماً (يوليو/تموز 2014). إياد البابا/أوكسفام

فشل لإطلاق الإخفاق

إعادة التفكير في سبع سنوات من السياسات الفاشلة في غزة

لقد طرأ التصعيد الأخير للعنف في غزة وجنوب إسرائيل على حساب كلفة بشرية باهظة. إذ قُتل أكثر من 1500 مدني في غزة، وستة مدنيين في إسرائيل. وأصبح أكثر من مئة ألف فلسطيني في عداد المشردين، ودمرت بنية تحتية مدنية لا عنى عنها للمدنيين بمليارات الدولارات في القطاع. الإعلان الأخير لوقف إطلاق النار مرحب به بالتأكيد ولكن ليست سوى الخطوة الأولى على طريق طويل نحو سلام دائم.

إذا لم يتم التوصل إلى حلول طويلة الأمد تضمن النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في غزة، فلا أفق هنالك سوى استمرار أعمال التصعيد العسكري المتكررة، مع زيادة افتقاد الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء للأمان. ولقد أسفر تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لسياسة العزل – العزل السياسي والعزل المادي لغزة عن الضفة الغربية – عن تشظي الأراضي الفلسطينية المحتلة وشرذمها، وهو الأمر الذي يمثل عائق كبير يعترض طريق فرص إقامة سلام دائم.

إن النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين يتطلب حلاً سياسياً على المدى البعيد، وهو يبدأ بوقف دائم لإطلاق النار، ثم وقف حصار غزة، وأخيراً مفاوضات سلام تنطلق من مقتضيات القانون الدولي.



OXFAM

الملخص

حدث التصعيد الأخير للعنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل على حساب كلفة بشرية غير مقبولة. حتى الآن أسفر عن وفاة أكثر من 2.100 فلسطيني- و تقريباً 85 المئة من الذين تم التعرف عليهم مدنيين- و وفاة 68 إسرائيلياً ستة منهم مدنيين. هناك أكثر من 10.000 فلسطيني، الأغلبية العظمى منهم مدنيين، و أكثر من 500 إسرائيلياً لحقت بهم إصابات. وتعرضت البنية التحتية التي لا غنى عنها في غزة لدمار موسع، وكانت التقديرات المبدئية لإعادة إعمارها تتجاوز مليارات الدولارات، وأصبح 100.000 فلسطيني في عداد المشردين.

وقف إطلاق النار الأخير بين إسرائيل وحماس – الذي تم الموافقة عليه في 26 آب/ أغسطس - هي فترة راحة تشتد الحاجة إليها لجميع المدنيين بعد 50 يوم من العنف الشديد، لكن ما هي الا خطوة أولى نحو السلام والأمن للجميع. يجب على إسرائيل رفع القيود بشكل دائم على التنمية الفلسطينية والسماح لحرية الحركة.

ومن بعد التصعيد الأخير للعنف في غزة، أواخر عام 2012، أخفق القادة الإسرائيليون والفلسطينيون – ومعهم المجتمع الدولي – إخفاقاً تاماً، في انتهاء فرصة وقف إطلاق النار لصالح كسر دائرة العنف وتحسين حياة الناس بشكل جوهري على الجانبين. لا يمكننا تحمل كلفة ارتكاب الخطأ عينه مرة أخرى. لعل هذه هي آخر فرصة سانحة لتنفيذ حلول مستدامة قادرة على إدخال تحسينات ملموسة على حياة كل من الفلسطينيين والإسرائيليين. وإلا فسوف يستمر تكرار التصعيد العسكري على فترات أخذة في التقارب؛ ما يعظم كثيراً من افتقار الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء للأمان.

إن التشكيل الأخير لحكومة وحدة وطنية فلسطينية من التكنوقراط يعد من التطورات الأكثر إيجابية على مدار السنوات الأخيرة، وعلى مسار التغلب للانقسامات المادية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية بالأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يمثل خطوة ضرورية نحو تحقيق هدف حل الدولتين بالشكل الملائم.

غير أن سياسة الفصل التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية – من خلال العزل السياسي والمادي لغزة عن الضفة الغربية – تؤدي إلى استمرار تشرذم الأراضي الفلسطينية المحتلة. إن التدابير العقابية التي تضر الفلسطينيين في غزة على نحو غير متناسب قد أسفرت عن إجمالي ناتج قومي نصيب الفرد منه 1074 دولاراً، وهو نصف مثيله في الضفة الغربية، ويتجاوز بالكاد ثلاثة بالمئة من مثيله في إسرائيل¹. إن تحسين الحياة في غزة وإعادة ربط القطاع بالضفة، وتشمل القدس الشرقية، سوف يتطلب إعادة تقييم للإطار الذي يتعاطى المجتمع الدولي من خلاله مع الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لإسرائيل شواغل أمنية مشروعة و لكن لا يمكن الاستمرار في معالجة تلك الشواغل على حساب السكان المدنيين الفلسطينيين. يتطلب الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين حلاً سياسياً يبدأ باتفاق شامل لوقف إطلاق النار ، ثم إنهاء حصار غزة، وأخيراً التفاوض على السلام بناء على مقتضيات القانون الدولي.

غزة: اليوم التالي

أسفر التصعيد الأخير للعنف في قطاع غزة وجنوب إسرائيل عن وفاة 2.100 فلسطينياً على الأقل و تقريباً 85 المنة من الذين تم التعرف عليهم مدنيين. و وفاة 70 إسرائيلياً، بينهم ستة مدنيين (واحد من الأربعة أجنبي).² ولقد أصيب عشرة آلاف فلسطيني، الأغلبية العظمى منهم مدنيون،³ و أكثر من 500 إسرائيلياً، 101 من المدنيين.⁴ ونظراً لأن 43 بالمئة من سكان غزة تحت سن 14 عاماً،⁵ فلقد دفع الأطفال ثمناً مروعاً: قُتل 493 طفلاً، وهو العدد الذي يتجاوز مثيله من المسلحين الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء القتال.⁶ وفي غزة تعرضت المباني السكنية والمستشفيات والعيادات الصحية والمدارس وملاجئ الأمم المتحدة للإصابات المباشرة: دُمر 17.200 بشكل كلي أو جزئي. وطبقاً للمفوضة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، فهناك "شك كبير حول ما إذا كانت الضربات الإسرائيلية تتسق مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان".⁷ ولقد أصبح نحو مئة ألف شخص في عداد المشردين نتيجة لهذا،⁸ وهناك ما يناهز 520 ألف شخص نزحوا جراء القتال.⁹

"إن الاقتتال ... يبرز الحاجة إلى وضع نهاية لاحتلال دام 47 عاماً وحصار خانق لغزة، والحاجة إلى ضمان أمن يستند إلى الاعتراف المتبادل، وتحقيق حل الدولتين بشكل فعال، بحيث يتمكن الإسرائيليون والفلسطينيون من العيش في سلام وأمان، جنباً إلى جنب".

بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، 25 يوليو/تموز 2014

حدث هذا بعد خمس سنوات من عملية الرصاص المصبوب، التي أسفرت عن مقتل 13 إسرائيلياً وما لا يقل عن 1.440 فلسطينياً، والأغلبية العظمى منهم مدنيين، وبعد عام ونصف من عملية عمود الدفاع، التي أسفرت عن مقتل أربعة إسرائيليين و 103 من المدنيين الفلسطينيين.¹⁰

وفي غزة تعرضت البنية التحتية المدنية التي لا غنى عنها لأضرار بليغة، بما في ذلك 33 منشأة صحية¹¹ و 230 مدرسة،¹² فضلاً عن خطوط المياه ومنشآت معالجة مياه الصرف ومنشآت خاصة بمعالجة المياه المالحة. إن التدمير اللاحق بمحطة الطاقة الوحيدة في غزة قد فاقم من أزمة الطاقة القائمة من قبل التصعيد. ويُقدر إجمالي الضرر اللاحق بالبنية التحتية الأساسية في غزة، بحسب نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، بستة مليارات دولار.¹³ كما شهد المزارعون والصيدون والرعاة، الذين دعمتهم أو كسفاً على مدار سنوات، تدمير قوارب الصيد والصوب الزراعية ومنشآت إنتاج الألبان.

إن الفلسطينيين في غزة يحتاجون من جديد إلى المساعدات الدولية اللازمة لإصلاح المساكن والمدارس ونظم المياه والأعمال التجارية، والبنية التحتية المرتبطة بمعاشهم، بالإضافة إلى الاحتياج للدعم الطبي والنفساني. لقد طرأت الأعمال العدائية في الأونة الأخيرة كإضافة للمردود المدمر لأكثر من سبع سنوات من حصار الحكومة الإسرائيلية للقطاع، والتي خلّفت الناس في غزة في حالة من الضعف الشديد.

هذه العملية العسكرية الأخيرة تأتي بعد فترة ليست بطويلة منذ وقف إطلاق النار الذي وقعه الطرفان في نوفمبر/تشرين الثاني 2012. طبقاً لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، فإن العام التالي على وقف إطلاق النار كان الأهدأ خلال عقد، وشهد أدنى عدد من الصواريخ التي أطلقت من غزة، وشهد أقل عدد من الخسائر في صفوف الفلسطينيين.¹⁴ إلا أن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين – ومعهم المجتمع الدولي – أخفقوا في انتهاز هذه الفرصة غير المسبوقة لكسر دائرة العنف وإدخال تحسينات جوهرية على حياة المدنيين على الجانبين. لا يمكننا تحمل ارتكاب نفس الخطأ مرة أخرى.

ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ويتم التوصل إلى حلول طويلة الأمد وتنفيذها، فسوف يستمر قطاع غزة في الانجراف بثبات إلى الهاوية، وسوف تستمر غزة وجنوب إسرائيل في الانغماس في تصعيدات دورية للعنف. وحتى قبل عملية الجرف الصامد، تساءلت الأمم المتحدة عما إذا كانت غزة ستبقى "مكاناً قابلاً للمعاش" بحلول عام 2020.¹⁵

بعد عملية الرصاص المصبوب في عام 2009، ألزم قرار مجلس الأمن 1860 دول الأمم المتحدة الأعضاء بـ "ضمان إعادة فتح نقاط العبور بشكل مستدام"، إلى غزة ومنها.¹⁶ ولقد شدد بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة، على أن "كانت هناك حاجة إلى مخرج سياسي يفضي إلى أمن وسلام على الأمد البعيد".¹⁷ إن لا إمكانية هنالك لحل الدولتين الفعال، وتواجد دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيل، من دون غزة. تتطلب الدولة الفلسطينية القابلة للتحقق توحيد السياسة والاقتصاد والثقافة الفلسطينية، أي باختصار، توحيد نسيج الحياة اليومية.

أدت الغارات الجوية إلى دمار موسع لحق بمرافق المياه والصرف الصحي في غزة. تم قصف محطة الكهرباء الوحيدة في غزة، وأصبحت مضخات المياه ومراكز معالجة المياه تعاني من قصور شديد في الكهرباء والوقود. ولقد تعرضت إمدادات المياه المخصصة لمليون ونصف المليون نسمة - نحو 80 بالمئة من سكان غزة - للانقطاع أو التقييد الشديد. وجميع من تدمير منشآت الصرف الصحي ونقص المياه النظيفة وازدحام الملاجئ الشديد تسببت في إثارة المخاوف حول أزمة صحة عامة.

"بسبب القصف الإسرائيلي، اضطررنا لترك بيوتنا وسعيها للجوء بمدرسة الأونروا هذه. نحن حوالي 3 آلاف شخص هنا. لا توجد مياه جارية لنستخدمها في الاغتسال والنظافة الشخصية، وهناك أيضاً نقص في مياه الشرب. هناك حالات كثيرة لأطفال أصيبوا بالإسهال والحمى. يؤدي نقص المياه إلى مشكلات نظافة في دورات المياه. يبذل العاملون بالمدرسة قدر استطاعتهم، لكن إذا استمر الوضع هكذا فسوف نواجه كارثة". - فاطمة، النازحة بمدرسة للأونروا في الشجاعية.

قبل بدء عملية الجرف الصامد، كان الناس في غزة يواجهون بالفعل نقصاً حاداً في المياه النظيفة ونظم النظافة الصحية الملائمة. تسعون بالمئة من المياه المستخرجة في غزة غير صالحة للاستهلاك الأدمي، إذ يُقدَّر أن خزان المياه الجوفية بغزة سيصبح غير مستقر بحلول عام 2016. هناك 15 إلى 25 بالمئة فقط من المنازل تحصل على مياه جارية كل يوم. ومع عدم ملائمة مياه الصنابير للشرب، فإن ما بين 75 و90 بالمئة من الفلسطينيين في غزة مضطرون لشراء المياه من باعة، وينفق بعضهم نحو ثلث دخلهم على المياه. ولقد أثر كثيراً نقص الوقود على مدار العام الماضي على عملية تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف لإعادة استخدامها. وأدت القيود الإسرائيلية على دخول مواد البناء إلى القطاع إلى تجميد مشروعات البنية التحتية اللازمة الخاصة بالصرف الصحي. نتيجة لهذا، يتم صرف 90 مليون لتر من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة جزئياً أو غير المعالجة بالمرّة إلى البحر المتوسط كل يوم.

سياسة الفصل

دأبت الحكومة الإسرائيلية لسنوات على تنفيذ سياسة الفصل التي أسفرت عن التشطي السياسي والاجتماعي والاقتصادي للأراضي الفلسطينية المحتلة من خلال عزل غزة عن الضفة الغربية وتشمل القدس الشرقية. 18 تتكون سياسة الفصل من شقين: العزل السياسي لحكومة حماس في غزة - و الذي يشارك فيه أغلب المجتمع الدولي - والحصار، والفصل المادي لسكان وأراضي غزة من باقي الأراضي الفلسطينية. للعنصرين الذكورين آثار مدمرة على المدنيين في غزة.

ولقد أدت سياسات إسرائيل والمجتمع الدولي القاضية بعزل حماس بعد حل حكومة الوحدة الفلسطينية في يونيو/حزيران 2007 إلى استبعاد سكان غزة البالغ عددهم 1.8 مليون نسمة من مفاوضات مستقبل الدولة الفلسطينية. وتركز التمويل الدولي والتنسيق الأمني والتواصل بالأساس على السلطة الفلسطينية، ما قلل من التواصل الدولي مع غزة، وجعله مقصوراً غالباً على المساعدات الإنسانية.

وفاقم لإنشفاق السياسي بين حماس وفتح من الفصل المادي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع ازدواجية في جميع المهام الحكومية تقريباً بين السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وحكومة حماس في غزة. من الصعب للغاية تحقيق مشروعات التنمية المستدامة، بما أن الاتصالات بين الوزارات في غزة تكاد تقتصر على أدنى مستوى تقني ممكن. هذا يعرقل بناء المؤسسات، وهو الأمر المطلوب لاستراتيجية تنمية طويلة الأمد تنفذها دولة قابلة للاستمرار، وكثيراً ما يحول دون وصول مساعدات الإعمار والتنمية إلى السكان المستضعفين. ومع مرور الوقت، أدت هذه الإجراءات إلى تعميق الإنشفاق بين فتح وحماس.

وفي يونيو/حزيران 2014 تم إتخاذ خطوات ملموسة لتجاوز الإنشفاق السياسي الفلسطيني مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. رحب الاتحاد الأوروبي بهذا التطور وقبلت الحكومة الأمريكية بشكل مؤقت بالعمل مع حكومة الوحدة. لكن رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو هو أدان هذا الإجراء وقال إن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس "يمكنه أن يحصل على سلام مع إسرائيل أو اتفاق مع حماس، وليس الأمرين".¹⁹ في الوقت الحالي تعد مفاوضات وقف إطلاق النار من المناسبات النادرة التي تواصل

فيها فاعلون دوليون مع حماس، ولو بشكل غير مباشر.

إن حصار غزة هو الجزء الأبرز من سياسة الفصل ويجري تنفيذه من خلال الإنفاذ الصارم للقيود على التنقلات والوصول للناس والسلع. هذه القيود أسهمت في تدهور معدل نمو اقتصاد كان فيما مضى مزدهراً. أصبحت الضفة الغربية مغلقة دون هذا الاقتصاد، وكان فيما سبق من أكبر أسواق مزارعي غزة وصناعاتها ومنتجاتها الصغار. ولا يمكن للطلاب والعائلات والمسؤولين الحكوميين التنقل بحرية بين غزة والضفة الغربية.

ودون توفير سبل التصدير والتجارة الرسمية أو إتاحة فرص التعليم الخارجي والتوظيف بالخارج؛ فقد تراجع اقتصاد غزة كثيراً عن نظيره في الضفة الغربية، مع تلقي 80 بالمئة من الفلسطينيين في غزة حالياً لشكل من أشكال المساعدات الدولية.²⁰

أثار هذه السياسة واضحة، كما تتضح من الاختلافات في معدلات الفقر²¹ والبطالة²² ومعدل الأعمار²³ بين الفلسطينيين في القطاع والضفة، وتشكل هذه السياسة عقاباً جماعياً للسكان في غزة.

حصار غزة

منذ توقيع اتفاقات أوسلو في عام 1994 زادت معدلات البطالة في غزة أكثر من أربعة أضعاف. فاليوم، فإن أكثر من 40 بالمئة من قوة العمل تعاني من البطالة.²⁴ والتدابير العقابية التي تضر بشكل غير متناسب بالفلسطينيين في غزة أدت إلى وصول نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي إلى 1.074 دولاراً، وهو نصف مثيله في الضفة، ويتجاوز بالكاد ثلاثة بالمئة من مثيله في إسرائيل.²⁵

كما أن تنفيذ "المنطقة المحظورة" براً وبحراً²⁶ يفرض خطراً داهماً على سلامة وأمن المدنيين في غزة، إذ تلجأ القوات العسكرية الإسرائيلية كثيراً إلى استخدام الذخيرة الحية، في خرق للقانون الدولي، من أجل فرض هذه القيود.²⁷ إثر اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 تحسن الموقف إلى حد ما، مع تمكن بعض المزارعين من الوصول لأراضيهم في المنطقة المحظورة للمرة الأولى منذ سنوات، لكن مع درجة كبيرة من عدم الوضوح. اليوم، فإن ما يناهز 35 بالمئة من أراضي غزة الزراعية تقع في المنطقة المحظورة، ومن ثم لا يمكن زرعها بأمان أو يمكن زرعها فقط في ظل بعض القيود. في النصف الأول من عام 2014 قُتل أربعة مدنيين فلسطينيين وأصيب 87 آخرين جراء النيران الإسرائيلية في المنطقة المحظورة، وتم إطلاق النار على أشخاص على مسافة تصل إلى 500 متر داخل أراضي غزة.²⁸

وبالمثل فإن فرض منطقة الحظر البحري باستخدام الذخيرة الحية عرضت حياة الصيادين للخطر. في النصف الأول من عام 2014 تم تسجيل إطلاق البحرية الإسرائيلية النار 177 مرة على صيادين، فأصيب ثمانية بالذخيرة الحية.²⁹ وكان للقيود البرية والبحرية آثار مدمرة على معاش الناس والاقتصاد ومعدلات الفقر في غزة. في حين تباينت منطقة حظر الصيد المفروضة من طرف إسرائيل بين ثلاثة وستة أميال بحرية، فإن الحظر على هذه المسافة وتلك كان أقل بكثير من العشرين ميلاً بحرياً المخصصة لغزة بموجب اتفاقات أوسلو.³⁰ كما لا يستفيد الصيادون كثيراً في معاشهم من الزيادة الضئيلة في الحد المخصص للصيد؛ إذ أن مناطق الصيد الأفضل تقع بعد 10 أميال بحرية من ذلك الحد.

أسرة صيادين تحت القصف

وصل نبأ مقتل أربعة أطفال يلعبون الكرة على شاطئ غزة إلى عناوين الصحف في شتى أنحاء العالم. كان الأطفال من عائلات صيادين في غزة، وراحت تلك العائلات تناضل لسنوات لكسب العيش تحت عبء القيود والحصار. وقبل المأساة بأيام قليلة تحدثنا إلى صبري بكر، خال أحد الصبية المذكورين.

"أنا صياد طيلة عمري. الصيد هو الشيء الوحيد الذي أعرفه في الحياة وهو مصدر دخلي الوحيد ودخل أسرتي. قاربي الجديد وشبكي الجديدة تُمرروا تماماً في الغارات الجوية الأخيرة. صادرت البحرية الإسرائيلية قاربي القديم وشبكي القديمة في عام 2012، لذا اقتترضت 10 آلاف دولار لبناء قارب جديد وشبكي جديدة ولم أسدد القرض بعد".

"قبل بدء هذه العملية العسكرية، كان الوضع سيئاً على كل حال. ستة أميال ليست بالمسافة الكافية للحصول على كميات كافية من الأسماك. وثلاثة أميال ليست أكثر من مزحة ثقيلة. ماذا سأجد في تلك الأميال الثلاثة؟ لا شيء. والآن ها هو قاربي قد دُمر ولم يبق لي أي شيء. لا أعرف حقاً ماذا سأفعل الآن أو كيف سأوفر الطعام لأطفالي".

لا تزال حربة الحركة والتنقل بالتعرض لقيود مشددة: بين يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران 2014 كان يُسمح لحوالي مئتي شخص يومياً بالخروج من غزة من طريق إسرائيل،³¹ مقارنة بمعدل يومي كان يبلغ 26 ألفاً في الفترة المعادلة لهذه الفترة من عام 2000، قبل الانتفاضة الثانية.³²

يُسمح بعبور الناس من معبر إيريز إلى إسرائيل فقط "في الظروف الإنسانية الاستثنائية، مع التركيز على الحالات الطبية الطارئة".³³ على سبيل المثال فإن رد الدولة على شكوى المحكمة الإسرائيلية العليا تخص أربع طالبات أردن السفر من غزة إلى الضفة الغربية لإكمال دراسة الماجستير، ورد فيه أن "السياسة المطبقة بشأن دخول سكان قطاع غزة إلى الضفة الغربية هي سياسة فصل بين منطقتين، ما يحد من التنقلات، بحيث أصبحت تقتصر على الحالات الموافقة على دخولها الضفة الغربية لأسباب إنسانية وحالات استثنائية فقط".³⁴ منعت إسرائيل سكان غزة من الدراسة بالضفة الغربية، وهذا منذ عام 2000، ولم يُسمح لأحد بالدراسة في الضفة الغربية على مدار 14 عاماً إلا ثلاثة أفراد.³⁵ كما تُعامل غزة وكأنها محطة "نهائية" في نظر السلطات الإسرائيلية. فلم شمل الأسر من غزة والضفة على سبيل المثال مستحيل افتراضياً، لكن يصبح سهلاً نسبياً إذا تعهد الزوج أو الزوجة بالانتقال بشكل نهائي إلى غزة.³⁶

البديل الوحيد الآخر المتوفر للفلسطينيين الراغبين في الخروج من غزة هو من خلال معبر رفح مع مصر. أصبح معبر رفح هو بوابة غزة الرئيسية على العالم بعد سقوط الرئيس المصري حسني مبارك في عام 2011، إذا أصبح 40 ألف شخص يعبرونه كل شهر.³⁷ لكن التغييرات التي طرأت في مصر أدت إلى تشديد القيود في يوليو/تموز 2013 عندما بدأت مصر في الحد من ساعات عمل المعبر وفي تقييد السفر ليقصر على حالات استثنائية فقط. بحلول يونيو/حزيران 2014 انحسر عدد العابرين شهرياً إلى 6445 فقط، ما لا يزيد عن 16 بالمئة من أعداد 2013.³⁸ وفي الوقت الحالي فإن آلاف الأشخاص في غزة – منهم 500 طالب مسجلين في جامعات أجنبية ومهنيين كثيرين يعملون في دول ثالثة – لا يمكنهم العبور من رفح.³⁹

جاري فرض قيود مشددة على استيراد غزة للسلع. فالمواد التي تصنفها إسرائيل بصفقتها "مزودة الاستخدام"⁴⁰ – ومنها مواد البناء والمدخلات اللازمة للقطاع الزراعي – محظور دخولها غزة.⁴¹

ومنذ 2010 سمحت إسرائيل بنقل كميات محدودة للغاية من السلع المنتجة في غزة عبر إسرائيل إلى أسواق خارجية. لكنها لا تسمح بوصول نفس السلع إلى أسواق إسرائيل أو الضفة الغربية، بناء على أسباب أمنية.⁴² وفي حين أن تصدير بعض السلع لأسواق أخرى عبر إسرائيل مسموح به، إلا أن هذه الأسواق لا تعتبر الأسواق التي تصدر إليها غزة بالعادة. كما أن تناقصية السلع المصدرة محدودة للغاية، بسبب ارتفاع كلفة النقل جراء القيود الإسرائيلية. معبر كرم أبو سالم (كريم شالوم) الذي يصل غزة بإسرائيل ما زال هو المعبر الوحيد القائم للسلع التي تخرج من غزة وتدخل إليها.⁴³ وأثناء النصف الأول من عام 2014 كانت أقل من حمولة شاحنة واحدة من السلع تخرج من غزة يومياً (في المتوسط)، وهو ما يمثل أقل من اثنين بالمئة من معدلات ما قبل عام 2007.⁴⁴

نتيجة للقيود المفروضة جراء الحصار الإسرائيلي، فقد اعتمد اقتصاد غزة لسنوات على الأنفاق التي تصل غزة بمصر، كشریان حياة لاستيراد السلع التجارية الأساسية وتلك الخاصة بالقطاع العام. أثناء النصف الأول من 2013 دخل 50 بالمئة من إجمالي الواردات، وتشمل السلع ومواد البناء والوقود، عن طريق الأنفاق.⁴⁵

إن الإغلاق شبه الكامل للأنفاق منذ يوليو/تموز 2013 من قبل الحكومة المصرية قد فاقم من أثر القيود الإسرائيلية القائمة منذ فترة طويلة. زادت البطالة في غزة بدرجة كبيرة دون توفر مواد بناء تدفع بالاقتصاد قدماً.⁴⁶ وتضرر كثيراً توفير الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي، جراء النقص في الوقود المتاح بسعر معقول.⁴⁷

وفي حين ما زال الحصار مفعلاً، فإن أية مبادرات اقتصادية لن تتمكن من حشد نمو اقتصادي وتنمية مستدامين في غزة. طبقاً لصندوق النقد الدولي فإن حتى التخفيف قليلاً من القيود يمكن أن يرفع من النمو بما يقدر بثلاثة بالمئة على مدار ثلاث سنوات، وزيادة الاستثمار وفرص العمل. لكن مع بقاء السيناريو

الراهن، فإن الفرص الاقتصادية لغزة قليلة ويرجح أن تقل أكثر من دون "تخفيف للقيود الإسرائيلية موسع ومستدام".⁴⁸

إن عنصري سياسة الفصل مصممان معاً لفرض قطيعة حادة على الصلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تربط الفلسطينيين ببعضهم، ما أدى إلى تركيز جهود الوساطة الدولية على الضفة الغربية، مع استبعاد غزة عملاً.

ما لم يتم التوصل إلى تسوية سلمية عادلة وحلول طويلة الأمد لضمان النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في غزة، فسوف تستمر عمليات التصعيد العسكري على دورات أقصر وأقصر، وبكلفة بشرية غير مقبولة من سكان غزة.

توفيق السياسات مع الممارسات

لقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى "فتح فوري ودائم وغير مشروط للمعايير لإتاحة تدفق المساعدات الإنسانية والسلع التجارية والأفراد من غزة وإليها، وهو الوضع غير القابل للاستدامة طالما بقي القطاع معزولاً سياسياً واقتصادياً عن الضفة الغربية" (للتشديد).⁴⁹ إن تشكيل حكومة وحدة وطنية من التكنوقراط تُعد من التطورات الأكثر إيجابية في السنوات الأخيرة، باتجاه تجاوز الانقسامات السياسية والمادية والاقتصادية والاجتماعية بالأراضي الفلسطينية المحتلة. إنها خطوة لا غنى عنها باتجاه تحقيق هدف حل الدولتين الدائم. لكن على المجتمع الدولي أن يبذل جهوداً أكثر من أجل تحريك جميع الأطراف باتجاه هذا الهدف.

استنتج تقييم هيئة المساعدات الأوروبية "يوروب-يد" لتطور دعم الاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية المحتلة، أن تدفق الاتحاد الأوروبي للمساعدات- 2.5 مليار يورو على مدى السنوات الخمس الماضية- كان له "القليل من التأثير الواضح على العقوبات الرئيسية لتحقيق حل الدولتين" و نموذج المساعدات الحالية

"بلغت حدودها في غياب مسار سياسي موازي يتناول القيود الملزمة خاصة الاحتلال الإسرائيلي و سياسة الاستيطان و الانقسام السياسي بين الضفة الغربية و غزة".⁵⁰ خاصة الاحتلال الإسرائيلي و سياسة الاستيطان و الانقسام السياسي بين الضفة الغربية و غزة.⁵¹ ولن تُترجم إسهامات الاتحاد الأوروبي المهمة للرفاه الفلسطيني أبداً إلى دولة فلسطينية دائمة إذا لم تنحز الممارسات الخاصة بالاتحاد الأوروبي إلى مسار سياسة الاتحاد الأوروبي.

أولاً، من المهم إعادة التأكيد على مركزية الخط الأخضر لعام 1967 في مناقشات الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، من أجل مناوئة السياسات الإسرائيلية التي تخرق القانون الدولي وتستمر في الإضرار بحياة الفلسطينيين.

وينبغي تنفيذ سياسة إطارية للاتحاد الأوروبي، شاملة، تركز على الالتزام بالقانون الدولي، وهي مطلوبة بشدة لضمان ألا تتجاوز علاقات الاتحاد الأوروبي بإسرائيل حدود 1967 المقبولة دولياً و تأخذ في عين الاعتبار التزام إسرائيل بقوة احتلال بموجب القانون الإنساني الدولي.⁵² يجب تطبيق هذه السياسة بشكل متماسك، ومتسق، وبغض النظر عن التقدم في عملية السلام. ولتحقيق هذه الغاية فإن على الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي:

(1) تحدي تنفيذ إسرائيل لسياسة الفصل بشكل متكامل، مع الإقرار بضرورة هذا الأمر الاستراتيجية لصالح حل الدولتين الدائم.

(2) المطالبة بالالتزام إسرائيل بالقانون الدولي بدءاً بإنهاء الحصار وجعل العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع الحكومة الإسرائيلية مربوطة بالتقدم المحرز على مسار هذه الغاية.

إن لإسرائيل شواغل أمنية مشروعة، لكن لا يمكن أن يستمر التصدي لها على حساب السكان المدنيين الفلسطينيين. أظهرت اتفاقات سابقة أن الترتيبات التقنية القابلة للتنفيذ موجودة، بما يضمن حقوق السكان الفلسطينيين في غزة مع ضمان أمن إسرائيل في الوقت نفسه.⁵³ يجب أن يُنظر إلى هذه السوابق كنقطة بداية مهمة لتجديد المناقشات مع جميع الأطراف المعنية، ومنها حماس.

اقتباساً من فيليب جوردن، المعاون الخاص للرئيس أوباما ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط:

"تواجه إسرائيل حقيقة لا يمكن إنكارها: لا يمكنها الاحتفاظ بالسيطرة العسكرية على شعب آخر لأجل غير مسمى. فإن هذا خطأ وهو وصفة للأحقاد وانعدام الاستقرار بشكل متكرر".⁵⁴

إن على المجتمع الدولي يجب ان يعمل فوراً مع الأطراف المعنية و الاستفادة القصوى من الفرصة الهامة المتاحة من قبل وقف النار على تنفيذ توصيات أو كسغام أدناه، وهي بمثابة خطوات أولى مهمة على مسار تحسين حياة ومعاش الفلسطينيين، والكف أخيراً عن العقاب الجماعي لسكان غزة الـ 1.8 مليون، وكسر دائرة العنف المتكررة. إن النزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين لن ينتهي عسكرياً. إنما هو يتطلب حلاً سياسياً يبدأ بوقف دائم لإطلاق النار، ثم إنهاء حصار غزة، وأخيراً التفاوض على السلام بناء على القانون الدولي.

تستعرض التوصيات التالية سلسلة من الخطوات المهمة الكفيلة بتحويل المذكور إلى واقع.

التوصيات:

14 خطوة فورية

حماية المدنيين

يجب نشر عناصر دولية، كإجراء مؤقت لبناء الثقة؛ من أجل مراقبة وقف الأعمال العدائية، ورفع التقارير العلنية حول أية انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك أحكام التنقل والوصول، وضمان وصول المساعدات والتدابير الإنسانية إلى السكان المدنيين.

يجب ضمان التفتيش الناجع على الحدود بين مصر وغزة من أجل القضاء على نشاط تهريب الأسلحة غير المشروع، والضغط على جميع الأطراف من أجل الامتناع عن العنف وتحسين حماية المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين من العمليات العسكرية والهجمات الصاروخية، بحسب مقتضيات القانون الدولي.

يجب العدول عن نهج السماح لقوات الأمن الإسرائيلية قانوناً بالاشتباك في المناطق المحظور الوصول إليها بالقطاع برأ وبحراً، من أجل تحسين حماية المدنيين، وبمقتضى جميع التزامات القانون الدولي المترتبة. يُنفذ النشاط الإسرائيلي حالياً بمقتضى قوانين النزاعات المسلحة التي تسمح بالاستخدام القانوني للقوة المميّنة في عدد كبير من الحالات. النهج الأكثر ملائمة هو نموذج إنفاذ القوة الذي يحد من الاستخدام القانوني للقوة المميّنة بحيث يقتصر استخدامها على الحالات المتطرفة، وذلك بعد ثبوت عدم كفاية جميع التدابير الأخرى غير المميّنة.

يجب في جميع حالات القتل أو الإصابة الجسيمة ضمان تنفيذ الحكومة الإسرائيلية لنتائج لجنة توركيل⁵⁵ من خلال القيام تلقائياً بفتح تحقيق في الملاحظات الخاصة بكل حالة. رأت اللجنة أن في سياق إنفاذ القانون فإن "قتل الأفراد [...] من قبل قوات أمن [...] يؤدي في حد ذاته إلى التزام بالتحقيق".⁵⁶ هذه خطوة أولى لا غنى عنها على مسار زيادة المساءلة – التي توجد حاجة ماسة إليها – وإتاحة الإنصاف القانوني الفعال، وهو من سبل منع وقوع المزيد من العنف والدمار في المستقبل.

تنقلات الناس

يجب إعادة فتح وصلة دائمة ومفتوحة عبر معبر إيريز لتنقلات المدنيين بين غزة والضفة الغربية، وتشمل القدس الشرقية. فالقيود المطبقة حالياً تفرض قيوداً تعسفية وغير متناسبة على كل سكان غزة. يبدأ التقدم ها هنا بيد العمل بقائمة "منع السفر"، وبموجب هذا النظام لا يمكن رفض طلبات تصريح السفر إلا بناء على تهديدات أمنية محددة وقابلة للإثبات يمثلها الشخص مقدم الطلب.

يجب فتح معبر رفح مع مصر أمام تنقلات المدنيين. إن زيادة تنقلات الأفراد عبر رفح لا تحل الحكومة الإسرائيلية إطلاقاً من التزاماتها بفتح جميع المعابر الأخرى وتطبيع مرور الناس والسلع منها.

لابد من إعادة نشر الحرس الرئاسي التابع للسلطة الفلسطينية على امتداد الحدود بين غزة ومصر من

أجل تيسير تخفيف القيود على تنقلات الناس إلى غزة ومنها بشكل مستدام. إن الأمن الذي تكفله هذه التدابير خطوة لا غنى عنها على مسار كفالة التنقلات للناس والسلع عبر إسرائيل بشكل حر ودون عقبات.

حركة السلع

يجب ضمان الدخول الفوري لمواد البناء، وتشمل الخرسانة وإمدادات البناء والحديد الصلب، وهي المواد اللازمة لإعادة إعمار البنية التحتية العمومية في غزة، والمصانع، والأعمال التجارية والمساكن. لا بد من توفير المساعدات الإنسانية ومساعدات إعادة الإعمار والإصلاح بناء على الحاجة، ويجب ألا تكون معدلاتها مربوطة بالتطورات السياسية أو بالطلبات السياسية، بما في ذلك نزع سلاح الجماعات الفلسطينية المسلحة.

وكخطوة أولى نحو نمو اقتصادي وتقليص معدلات الفقر بشكل مستدام، يجب تحديث معبر كرم أبو سالم (كريم شالوم) بحيث يستوعب بشكل كامل مرور السلع التجارية. إن زيادة ساعات العمل وإدخال تحسينات تسمح باستيعاب نقل السلع في الحاويات⁵⁷ عند معبر كرم أبو سالم (كريم شالوم) من شأنها تقليص تكاليف التعامل لدى المعبر وزيادة حجم السلع العابرة وهامش الربح. وفي حين أن فتح جميع المعابر إلى غزة ومنها خطوة ضرورية من أجل نمو اقتصادي بعيد الأمد؛ فإن تحسين قدرات كرم أبو سالم سيكون له مردود مهم وفوري على الاقتصاد الفلسطيني.

يجب توضيح الأسباب الأمنية المزعومة لحظر التجارة بين غزة والضفة الغربية وإسرائيل، والعمل على معالجتها. لا بد من تنفيذ تدابير تقنية بناء على تفاهم واضح بأنه لا يمكن تعديلها أو تبديلها إلا في ظروف استثنائية على صلة بتهديدات أمنية مباشرة، وليس كإجراء تمييزي يعاقب السكان جميعاً.

يجب تنسيق قائمة بالمواد مزدوجة الاستخدام الممنوع دخولها غزة، مع قائمة بالسلع الممنوع دخولها الضفة الغربية. في حين أن قائمة المواد مزدوجة الاستخدام الخاصة بالضفة الغربية تؤدي إلى معوقات جمة تعترض معاش الفلسطينيين بالضفة، وأنه لا بد من مراجعتها، فهي على ذلك أقل تقييداً من القائمة الخاصة بغزة. من ثم يمكن أن توفر قائمة الضفة الغربية نقطة بدء – هي بمثابة حد أدنى – للمناقشات التقنية المقبلة.

الجهود الدبلوماسية

إن إحرار التقدم على مسار تحسين الحياة في غزة وإعادة ربط غزة بالضفة الغربية، ومنها القدس الشرقية، يتطلب إعادة تقييم للإطار الذي يتواصل المجتمع الدولي بمقتضاه مع حكومة الوحدة الوطنية، وتشمل حماس.

يجب دعم الرئيس عباس من أجل التحرك سريعاً نحو الانتخابات. إن حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية هي حكومة تكنوقراط، وقد رحب بها الاتحاد الأوروبي وقيلت بها الولايات المتحدة كحل مؤقت، وعليه يجب تشجيعها على الوفاء بمهمتها المعلنة، ألا وهي منح القيادة السياسية الفلسطينية – وأية جهود في المستقبل على مسار مفاوضات السلام – مشروع ديمقراطية.

يجب أن تكون الحكومة الفلسطينية التي ستأتي بعد الانتخابات – وليس أطرافاً بينهم – مسؤولة عن المبادئ الأربع الحالية (نبذ العنف، قبول الاتفاقات السابقة الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، والاعتراف بدولة إسرائيل). من المرجح إثر الانتخابات أن تضم الحكومة الفلسطينية أعضاء من حماس وفصائل فلسطينية أخرى، لا إجماع بينهم حالياً على الجهود الدبلوماسية. لا بد أن يكون الاتفاق الدولي على المعايير الدنيا شفافاً وأن يبدأ نفاذه قبل الانتخابات.

يجب بذل جهود حثيثة من أجل الترشيد في جميع الوزارات الفلسطينية وهذا لصالح تقليص النفقات وضمان توفير الخدمات الجيدة للسكان الفلسطينيين على أساس الاحتياج، وأن يكون هذا أساساً ومنطلقاً للخطط الاستراتيجية الوطنية، ومن أجل زيادة فعالية وكفاءة المشروعات الممولة من جهات مانحة.

Oxfam, '20 Facts: 20 Years Since the Oslo Accords', September 2013 ¹
<http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-oslo-20-factsheet.pdf>

² انظر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير موقف، 26 أغسطس/آب 2014:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_11_08_2014.pdf

³ السابق.

⁴ انظر وزارة الخارجية الإسرائيلية، 12 أغسطس/آب 2014:
<http://mfa.gov.il/mfa/foreignpolicy/terrorism/pages/rise-in-rocket-fire-from-gaza-3-jul-2014.aspx>

⁵ مكتب الإحصاءات الفلسطيني المركزي، "عشبة اليوم العالمي للسكان"، 11 يوليو/تموز 2014:
<http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=en&ItemID=1165&mid=3172&wversion=Staging>

⁶ انظر، الواشنطن بوست:

L. Gamio and R. Johnson, 'The death toll in the Gaza-Israel conflict', *The Washington Post*, 7 August 2014, <http://www.washingtonpost.com/wp-srv/special/world/gaza-counter/?hpid=hp>

⁷ انظر مركز أنباء الأمم المتحدة:

UN News Centre, 'Alarmed at rising death toll in Gaza, UN rights officials appeal to all sides to protect civilians', 11 July 2014,
<http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=48249#.U9CuVPmSx8o>

⁸ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير موقف، 11 أغسطس/آب 2014، مرجع سابق.

⁹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير موقف، 5 أغسطس/آب 2014:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_05_08_2014.pdf

¹⁰ انظر أوكسفام:

Oxfam, 'Beyond Ceasefire', December 2012, <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/beyond-ceasefire-ending-the-blockade-of-gaza-254455>

¹¹ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير موقف، 7 أغسطس/آب 2014:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_07_08_2014_.pdf

¹² مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير موقف، 11 أغسطس/آب 2014، مرجع سابق.

¹³ انظر رويترز:

N. Al-Mughrabi, 'Hope among the ruins: Gaza looks to post-war aid to rebuild', Reuters, 4 August 2014, <http://www.reuters.com/article/2014/08/04/us-mideast-gaza-reconstruction-idUSKBN0G40PS20140804>

¹⁴ انظر الربي بي سي:

BBC News, 'Gaza "terror tunnel" uncovered inside Israel, says army', 13 October 2013,
<http://www.bbc.com/news/world-middle-east-24512761>

¹⁵ الأونروا، "غزة عام 2020: أتبقى مكاناً صالحاً للحياة؟" أغسطس/آب 2012:
<http://www.unrwa.org/userfiles/file/publications/gaza/Gaza%20in%202020.pdf>

¹⁶ قرار مجلس الأمن 1860، 7 يناير/كانون الثاني 2009:
<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/96514396E8389A2C852575390051D574>

¹⁷ بيان صحفي للأمم المتحدة، 8 يناير/كانون الثاني 2014:
<http://www.un.org/News/Press/docs/2009/sc9567.doc.htm>

¹⁸ انظر منظمة غيشا:

Gisha, 'What is the "separation policy"? An info sheet', June 2012,
<http://gisha.org/publication/1662>

¹⁹ انظر الربي بي سي:

BBC News, 'Netanyahu says Abbas must abandon unity deal with Hamas', April 2014,
<http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-27142594>

²⁰ انظر:

Norwegian Refugee Council, 'A crisis within a crisis: Humanitarian emergency in the Gaza Strip', July 2014, <http://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/crisis-within-crisis-humanitarian-emergency-gaza-strip>

²¹ 38.8 بالمئة من سكان غزة مقارنة بـ 17.8 بالمئة من سكان الضفة الغربية (21.1 بالمئة من السكان في غزة يعيشون في فقر مدقع، مقارنة بـ 7.8 بالمئة في الضفة). مكتب الإحصاءات الفلسطيني المركزي، "مؤشرات أساسية"، 2011:
<http://www.pcbs.gov.ps/site/881/default.aspx>

²² 40.8 بالمئة في غزة مقارنة بـ 18.2 بالمئة في الضفة الغربية. انظر:

PCBS, 'Labour Force Survey (January- March, 2014)', May 2014,
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ12014E.pdf

²³ 74.64 عاماً في غزة مقارنة بـ 75.69 عاماً في الضفة الغربية (و81.28 عاماً في إسرائيل). انظر:

²⁴ انظر:

PCBS, 'Labour Force Survey (January-March, 2014)', May 2014,
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ12014E.pdf

Oxfam, '20 Facts: 20 Years Since the Oslo Accords', September 2013, <http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/oxfam-oslo-20-factsheet.pdf>

26 برأ، فإن المنطقة المحظورة هي المنطقة التي تمتد لمسافة 500 متر داخل عمق الأراضي الفلسطينية في غزة، من عند الحاجز مع إسرائيل. والتنقلات داخل هذه المنطقة محدودة للغاية. بحراً، تشتمل المنطقة المحظورة على جميع المياه الإقليمية التي تتجاوز ستة أميال بحرية، وهناك حظر صيد تفرضه إسرائيل بعد هذه النقطة دال البحر. كثيراً ما تنفذ قوات الأمن الإسرائيلية هذه القيود على البر والبحر باستخدام الذخيرة الحية. يخضع نطاق المنطقة المحظورة لتغيرات تعسفية بناء على تقييم إسرائيل للمناخ الأمني والسياسي.

27 انظر:

Diakonia, 'The Legality of the Land "Buffer Zone" in the Gaza Strip', November 2013, <http://www.diakonia.se/en/IHL/Occupied-Palestinian-Territory/Administration-of-Occupation/Gaza-Blockade-Land--Sea/Land-Buffer-Zone/>

28 انظر: OHCHR, 'ARA first half 2014 update' (draft), July 2014

29 السابق.

30 انظر: B'Tselem, 'Lift the restrictions on the Gaza fishing range', March 2013, http://www.btselem.org/gaza_strip/20130324_restrictions_on_fishing_should_be_lifted

31 انظر:

Gisha, 'The Gaza Cheat Sheet – Real Data on the Gaza Closure', July 2014, http://www.gisha.org/UserFiles/File/publications/Info_Gaza_Eng.pdf

32 انظر مرجع سابق: OCHA, 'The Gaza Strip: The Humanitarian Impact of Movement Restrictions on People and Goods', *op. cit.*

33 انظر: Gisha, 'The Gaza Cheat Sheet – Real Data on the Gaza Closure', *op. cit.*

34 المحكمة الإسرائيلية العليا قضية 12/495 عزت ضد وزير الدفاع، 2012. في: Gisha, 'The Separation Policy: List of references prepared by Gisha', July 2014

35 انظر:

A. Hass, 'High Court rejects Gaza students' petition to study in West Bank', *Haaretz*, September 2012, <http://www.haaretz.com/news/national/high-court-rejects-gaza-students-petition-to-study-in-west-bank-1.466867>

36 انظر:

B'Tselem, 'So Near and Yet So Far: Implications of Israeli-Imposed Seclusion of Gaza Strip on Palestinians' Right to Family Life', January 2014, http://www.btselem.org/publications/201401_so_near_and_yet_so_far

37 انظر: Gisha, 'The Gaza Cheat Sheet – Real Data on the Gaza Closure', *op. cit.*

38 السابق.

39 انظر:

Gisha, 'As a result of restrictions at Rafah: Erez Crossing serves as main gateway out of Gaza', October 2013, http://www.gisha.org/item.asp?lang_id=en&p_id=2154

40 المواد مزدوجة الاستخدام هي التي تستخدم عادة في أغراض مدنية، لكن لها تطبيقات عسكرية. عرفت السلطات الإسرائيلية قائمة بالواردات الممنوعة على غزة والتي لها استخدامات مزدوجة، وتعد هذه القائمة أكبر بكثير من نظيرتها الخاصة بالضفة الغربية.

41 انظر: COGAT, 'Restricted Import List Gaza Strip 2013',

<http://www.gisha.org/UserFiles/File/LegalDocuments/procedures/merchandise/55en.pdf>

42 يستمر تطبيق هذا الحظر لأسباب أمنية، كما أكد وزير الدفاع الإسرائيلي موشي يعالون رداً على سؤال برلماني حول أسباب عدم استخدام ماسح أممي ممول من الحكومة الهولندية للسماح بدخول السلع من غزة للضفة الغربية. (وزير الدفاع موشي يعالون يخاطب الكنيست في 2013/12/18. غيشا، في "سياسة الفصل: قائمة بالمراجع التي أعدتها غيشا، يوليو/تموز 2014). في استثناء على هذه القاعدة، خرجت 55 حمولة شاحنة سلع من غزة للضفة الغربية وإسرائيل منذ مارس/آذار 2012: 49 حمولة حلوى البلج، لمشروع يتبع البرنامج العالمي للغذاء، وأربع حمولات مناضد ومقاعد مدرسية أمرت بها السلطة الفلسطينية للضفة الغربية، وشاحنتين من منتجات النخيل لإسرائيل. غيشا، "ورقة حقائق غزة – بيانات حقيقية عن الحصار في غزة"، مرجع سابق.

43 منذ يونيو/حزيران 2007 أغلقت إسرائيل ثلاثة من المعابر التجارية التي تربط غزة بإسرائيل: معبر كارني، الذي كان شريان الحياة التجارية لغزة، ومعبر صوفا الخاص بمواد البناء ومعبر نحال عزز الخاص بالوقود وغاز الطهي. انظر:

Gisha, 'Land crossings between the Gaza Strip and Israel', November 2014, <http://gisha.org/en-blog/2011/11/14/land-crossings-between-the-gaza-strip-and-israel/>

44 انظر: Gisha, 'The Gaza Cheat Sheet – Real Data on the Gaza Closure', *op. Cit.*

45 انظر:

Oxfam, 'Gaza: One year since the ceasefire, the blockade goes on', November 2013, http://www.oxfam.de/sites/www.oxfam.de/files/gaza_-_one_year_since_the_ceasefire_the_blockade_goes_on_0.pdf

⁴⁶ زادت البطالة من 29.5 بالمائة في الربع الثاني من عام 2013 إلى 40.8 بالمائة في الربع الأول: PCBS, 'Labour Force Survey (January- March, 2014)', May 2014, http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ12014E.pdf

⁴⁷ كانت تمر بالأنفاق كمية مليون لتر وقود يومياً من الوقود المصري. لكن الآن يكاد ينعدم أي وجود للوقود المصري في غزة. رغم أن الوقود يتوفر عبر إسرائيل، فهو بضعف سعر الوقود المصري، ما يعني أن ثمنه يتجاوز قدرات الكثيرين. كما أن توفر الوقود الإسرائيلي يعتمد على فتح معبر كرم أبو سالم. والنقص في الوقود المتاح بسعر معقول فاقم من أزمة الطاقة، مع انقطاع الكهرباء حالياً لفترات تتراوح بين 12 و16 ساعة يومياً. ولقد تم إغلاق محطة كهرباء غزة الوحيدة أكثر من مرة جراء نقص الوقود. في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 غرقت العديد من شوارع غزة في مياه المجاري مع نفاذ الوقود من محطة معالجة صرف رئيسية. كما تقلصت إمدادات المياه، وأصبح ثلثي سكان غزة يحصلون على المياه النظيفة مرة واحدة كل ثلاثة إلى أربعة أيام.

⁴⁸ انظر صندوق النقد الدولي:

IMF, 'West Bank and Gaza: Staff Report Prepared for the September 2013 Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee', September 2013, <http://www.imf.org/external/country/WBG/RR/2013/091113.pdf>

⁴⁹ مجلس الاتحاد الأوروبي:

Council of the European Union, 'Press Release, 3209th Council Meeting', 10 December 2012, http://europa.eu/rapid/press-release_PRES-12-516_en.htm?locale=FR

⁵⁰ التقييم جمع أدلة وفيرة على أن أهداف الاتحاد الأوروبي قد عرقلت كثيراً جراء "القيوم الملزمة" وأهمها القيود الإسرائيلية الخاصة بالاحتلال وتخصيص الموارد للمستوطنات، وأيضاً الانقسامات السياسية الفلسطينية وغياب عملية ديمقراطية. انظر:

Saba, Joseph. 'Evaluation of the EU Cooperation with the occupied Palestinian territory and support for the Palestinian People.' Commissioned by the Evaluation Unit of the Directorate General for Development and Cooperation – EuropeAid

⁵¹ السابق.

Directorate General for Development and Cooperation – EuropeAid

⁵² في عام 2009، وللمرة الأولى، قام الاتحاد الأوروبي بربط التقدم المحرز في علاقاته الثنائية بإسرائيل، بسياسة إسرائيل تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتزامها بعملية سلام الشرق الأوسط، عندما جمد الاتحاد تطوير اتفاق الشراكة بينه وإسرائيل. كانت العملية ما زالت معلقة حتى عام 2014. نظراً لمزاعم بانتهاكات كثيرة للقانون الدولي الإنساني وركود التقدم في عملية سلام الشرق الأوسط، يجب على الاتحاد الأوروبي ألا يسمح بمزيد من التقدم في تنفيذ أحكام العلاقة الثنائية وعليه أن يبحث بجدية في الرجوع عن توفير بعض الامتيازات القائمة.

⁵³ على سبيل المثال، فإن أحكام كيفية تحسين معبر كرم أبو سالم منصوص عليها في اتفاق التنقل والوصول الموقع في 2005 بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية.

⁵⁴ انظر:

R. Ahren, 'Top Obama official blasts Israel for denying Palestinians sovereignty, security, dignity', *The Times of Israel*, 9 July 2014, <http://www.timesofisrael.com/top-obama-official-blasts-israel-for-denying-palestinians-sovereignty-security-dignity/>

⁵⁵ شكلتها الحكومة الإسرائيلية في أعقاب حادث فلو تيلا (أسطول الحرية) عام 2010.

⁵⁶ اللجنة العمومية لفحص الحادث البحري بتاريخ 31 مايو/أيار 2010: التقرير الثاني – لجنة توركيل"، ص 103، مايو/أيار 2010: <http://www.turkel-committee.gov.il/files/newDoc3/The%20Turkel%20Report%20for%20website.pdf>

⁵⁷ يعمل معبر كرم أبو سالم (كريم شالوم) حالياً بموجب نظام مزدوج. فالسلع التي تصل من أحد الجانبين تُنقل إلى "شاحنة معقمة" تنقل السلع بين منشأتين إحداهما عند الطرف الإسرائيلي والأخرى عند الطرف الفلسطيني، ومن الطرف التي تصل إليه يتم نقل الشحنة مجدداً إلى شاحنة جديدة. هذا النظام باهظ التكلفة، ويستغرق مدة طويلة، ولا يلائم نقل المنتجات الزراعية الهشة. باستخدام الماسح الأمني الذي تبرعت به الحكومة الهولندية للتحويل إلى نظام "من الباب للباب" من شأنه تقليص كلفة النقل عبر المعبر كثيراً، إذ يمكن نقل الحاويات من المصدر إلى المستقر دون حاجة إلى تحميل وتعبئة الشحنات مرتين.

الحواشي

© أو كسفام الدولية أغسطس/آب 2014

كتب هذه الورقة كل من لاني فرايريكس، مع ديفيد أندريس فينياس ونيكولا باي. تتقدم منظمة أو كسفام بالشكر إلى إد كابرنز وجون مازليا وآلون مك دونالد وكيت ويغنز على ما قدموه من عون في إنتاج المذكرة. هذه الورقة تأتي ضمن سلسلة من الأوراق التي تم إعدادها كإضافة إلى النقاش العام حول قضايا التنمية والسياسات الإنسانية.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في هذه الورقة يمكنكم مراسلة:
advocacy@oxfaminternational.org

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية لكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني:
policyandpractice@oxfam.org.uk

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة.

نشرته منظمة أو كسفام بريطانيا وأوكسفام الدولية مسجلاً برقم: ISBN 978-1-78077-684-2 صدر في أغسطس/آب 2014.

العنوان:

.Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK

أو كسفام

أو كسفام اتحاد كونهنغالي دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في أكثر من 90 دولة، ضمن حركة عالمية لإحداث التغيير، ولبناء مستقبل متحرر من ظلم الفقر:

أو كسفام أمريكا (www.oxfamamerica.org)
أو كسفام أستراليا (www.oxfam.org.au)
أو كسفام في بلجيكا (www.oxfamsol.be)
أو كسفام كندا (www.oxfam.ca)
أو كسفام فرنسا (www.oxfamfrance.org)
أو كسفام ألمانيا (www.oxfam.de)
أو كسفام بريطانيا (www.oxfam.org.uk)
أو كسفام هونغ كونغ (www.oxfam.org.hk)
أو كسفام الهند (www.oxfamindia.org)
أو كسفام إنترمون (إسبانيا) (www.oxfamintermon.org)
أو كسفام أيرلندا (www.oxfamireland.org)
أو كسفام إيطاليا (www.oxfamitalia.org)
أو كسفام اليابان (www.oxfam.jp)
أو كسفام المكسيك (www.oxfamexico.org)
أو كسفام نيوزيلندا (www.oxfam.org.nz)
أو كسفام نوفيبي (هولندا) (www.oxfamnovib.nl)
أو كسفام كيبك (www.oxfam.qc.ca)
www.oxfam.org لمزيد من المعلومات يمكنكم مراسلة أي من تلك المنظمات أو زيارة موقعنا